

## النوازل السياسية في المغرب الحديث\*

محمد زنيير

كلية الآداب - الرباط

لعل بعض الذين يصدرون حكمهم بعجلة على تاريخ المغرب دون التعمق في أحداثه وظواهره يتجهون إلى أنه خال من التطور والتغيير وأنه عبارة عن تكرار متواصل في نطاق ضيق ومحدود. ولو ترووا قليلا واستقبلوا ما استدبروا من العصور المتلاحقة والمتزاحمة لراجعوا رأيهم، سيما إذا أخذوا بمنهاج علمي موثق ودقيق.

ومن بين البنيات المجتمعية التي عرفت تطورا فعليا البنية السياسية المتمثلة في الدولة. ولابد لنا من العودة إلى ابن خلدون الذي كان أعمق المفكرين المسلمين نظرا في دراسة الدولة سواء من حيث تشكيلها الواقعي أو تصورها المعياري. فهو يميز بين ثلاث مراتب في الحكم :

1 - الملك الطبيعي : الذي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة.

2 - الملك السياسي : حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي.

3 - الخلافة : حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية

والدنيوية الراجعة إليها.

---

(\*) صدر هذا المقال ضمن منشورات كلية الآداب بمنوبة في تونس برسم : بحوث مهداة إلى محمد الطالبي في عيد ميلاده السبعين، سلسلة التكريم، مجلد 2، سنة 1993، ص. 45-52.

وبيديه أن الدولة المغربية اتخذت من الشرع، منذ الأدارسة مرجعيتها. لكن، إلى أي حد استطاعت أن تنقيد بتلك المرجعية وتطبقها بأحكامها وتفاريحها ؟

لقد بين ابن خلدون نفسه كيف أن الملك في الدولة المتعاقبة بالمغرب ناشئ عن العصبية أي عن الغلبة، أي إنه ملك طبيعي مبدؤه الحكم حسب شهوة الحاكم ورضاه. ذلك كان شأن الدولة المرابطية والموحدية والمرينية التي انبنت بالتتابع على عصبيات صنهاجية، ثم مصمودية ثم زناتية. لقد اتخذت، في نفس الوقت من الدين مرجعيتها للاحتواء برمزيتها وشرعيتها. لكن، إذا تعارضت أحكام الشرع مع مصلحتها، فإنها تمنح الأولوية لمصلحتها. طبعاً إن الأمر يختلف حسب شخصية الحاكم. فهناك ملوك اشتهروا بتقواهم فعملوا، من جهتهم، على احترام الشرع. لكن يبقى موقفهم موقفاً شخصياً لا يمس ببنية الدولة وأجهزتها. والأشلة على استبداد المخزن المغربي وتعسفه في العصر الوسيط كثيرة ولا داعي لإيرادها.

لكن، إلى جانب الدولة كبنية أساسية، كان المجتمع المغربي يضم البنية الثقافية المتمثلة في علوم الشريعة والثقافة الإسلامية العربية بوجه عام وهيئة العلماء والمتصوفة والمساجد والزوايا الخ... وهاته البنية الثقافية كانت تنزع بصورة منطقية إلى إبراز الدولة الإسلامية المثالية المتمثلة في الخلافة كما تمخضت عنها التجارب المتعددة التي جرت في دار الإسلام منذ عهد الخلفاء الراشدين وكما حددها الفقهاء.

إلا أن تلك البنية الثقافية لم تكتمل وتبلغ نضجها إلا بعد مرور أجيال وأجيال من التزود بالثقافة العربية الإسلامية وانتشار اللغة العربية بالبلاد ورسوخ تقاليد علمية في جملة من الحواضر والمراكز. ولو أردنا أن نحدد لذلك النضج فترة تاريخية معينة، لقلنا إنه ظهرت بوادره منذ أوائل القرن الخامس عشر حين تقوت الدولة الإيبيرية المسيحية فأخذت تجهز على البقية الباقية من الوجود العربي الإسلامي بالأندلس، وتكالب على الشواطئ المغربية التي لم تكن وراءها دولة قوية متماسكة تحميها.

فالتحدي والاستفزاز المتواصل والشعور بضعف الدولة المغربية هو الذي حرك ضمائر طائفة من العلماء والمتصوفة وجعلهم يدركون أن عليهم مسؤولية تاريخية تتجاوز المعتاد. وفي هذا الصدد يسجل الناصري في «الاستقصا» عدة ظواهر وأحداث ذات دلالة قوية على ما نشير إليه، إذ يقول : «ولما نزل بأهل المغرب الأقصى ما نزل من غلبة عدو الدين واستيلائه على ثغور المسلمين، ثاروا في جهاده وقتاله، وأعملوا

الخيل والرجل في مقارعتة ونزاله، وتوفرت دواعي الخاصة منهم والعامّة على ذلك. وصرفوا وجوه العزم لتحقيق الثواب فيما هنالك. فكم من رئيس قوم قام لنصرة الدين عبّة واحتساباً. وكم من ولي عصر أو عالم مصر باع نفسه من الله ورأى ذلك صواباً حتى استشهد منهم أقوام وأسر آخرون...» (111/4).

ثم يذكر الناصري جملة من أعلام المجاهدين. والذي يهمننا من إيراد هذا النص هو شهادته بانتشار الوعي السياسي الديني لدى الخاص والعام، وخروج السياسة من إطار الدولة الضيق إلى إطار الجمهور الواسع. وهو تطور حاسم في تاريخ المغرب حيث كان الناس في السابق لا يجزؤون على التدخل في قضايا السلطان. بل إن العلماء زكوا اهتمام الجمهور، فألفوا كما ذكر الناصري «التأليف في الحزب على الجهاد والترغيب فيه، وقال الخطباء والوعاظ في ذلك فأكثروا، ونظم الشعراء والأدباء فيه ونثروا.» (ن. م 112).

وبسبب هاته التطورات، أثار العلماء والفقهاء في ذلك العصر عدة قضايا تدخل في النوازل السياسية الكبرى، إذ أنها تطرح مسائل حيوية، بالنسبة للحاكم والمحكوم، على السواء.

1 - وأول هاته النوازل بالذات هي التي طرحت فيها مشكلة فراغ الحكم (La vacance du pouvoir) بالجنوب المغربي أمام الهجوم البرتغالي المتصاعد وأدلى فيها عدد من العلماء والمتصوفة برأيهم.

- رواية صاحب «زهرة الشماريخ»: «بقي المسلمون في أمر مريح لعدم أمير تجتمع عليه كلمة الإسلام، لأن بني وطاس فشلت ريجهم يومئذ في بلاد السوس». أهل سوس يرجعون إلى الشيخ محمد بن مبارك الأفاوي، فأشار عليهم بمبايعة شريف تاجمدارت أبي محمد الذي سيدعى القائم.

- رواية أخرى، نقلا عن سيدي أحمد بن علي السوسي البوسعيدي: تبين أن الفوضى دفعت أهل سوس إلى البحث عن أمير، فأشار عليهم أحد الشيوخ بشريف درعة.

- رواية ابن القاضي: بعث فقهاء سوس والمصامدة وشيوخ القبائل إلى أبي عبد الله القائم ليتولى أمرهم («الاستقصا» 3/5).

من هذه الروايات يتبين أن مشكلة فراغ الحكم في المنطقة أثارت اهتمام الفقهاء وأهل الحل والعقد فأجمعوا فيها على اختيار شريف من آل البيت يكون فوق العصبيات والأحلاف القبلية ويحظى بالاحترام لدى الجميع حتى يستطيع أن يقود الجهاد لطرد الأجانب.

وهكذا يصبح للعلماء دور فعال في متابعة شؤون الدولة ومراقبة سياستها.

2 - لكن العلماء، عند اختيارهم لهذا الحل، لم يكونوا، مع ذلك، راغبين في قيام حرب مدنية مع ما يترتب عنها من سفك وإراقة دماء، فلما رأوا الصراع على الملك يستحر بين الوطاسي والسعدي «دخلوا بينهما بالصلح والتراضي على قسمة البلاد وحضر لذلك جماعة من العلماء والصلحاء» (الوفرائي، نزهة، 20) وتم صلح إلى أجل معلوم بتدخل من العلماء.

3 - دور العلماء المتصاعد أصبح يقلق الحكم السعدي :

محمد الشيخ يقتل عبد الوهاب الزقاق لميله إلى الوطاسيين، وعلي حرزوز المكناسي خطيب مكناس، وعبد الواحد الونشريسي لوفائه لبيعة أحمد الوطاسي (الوفرائي، نزهة، 31).

في هاته الوقائع طرحت بحدة قضية العلاقة بين العلماء والسلطان وظهرت غيرة العلماء على حريتهم والوفاء لالتزامهم. وهو صراع سيستمر بين الطرفين طوال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين (16 و 17 م) لينتهي بغلبة الدولة في قضية تجنيد العبيد والسود من لدن المولى إسماعيل وما أثارته من اعتراضات وفتاوى وكان من ضحاياها العالم جسوس في خبر مشهور.

4 - نصل الآن إلى أخطر قضية في تاريخ الدولة السعدية وهي استصراخ المتوكل بملك البرتغال لمواجهة عمه عبد الملك المعتصم الذي طرده من العرش واستولى على الحكم في البلاد. واكتست القضية صبغة الخيانة العظمى في أعين المغاربة لا لكون المتوكل التجأ إلى الأجانب في حل قضية داخلية، بل لكونه مكن للنصارى من النزول في بلاده والتدخل في شؤونها، متذكرا لأسباب قيام الدولة من اليوم الأول، وناقضا ما أبرمته طوال جيلين من الكفاح والحروب.

لذا، فإن المتوكل وجد نفسه في موقف لا يحسد عليه تجاه الرأي العام في المغرب، وبالأخص تجاه العلماء. فأراد أن يرر موقفه في رسالة وجهها إلى «أعيان المغرب من علمائه وأشرفه وذوي الرأي فيه» وفيها يعاتبهم على نكث بيعته ومبايعتهم لعمه ويدعي أنه استصرخ أهل العدو. وفي الكلمة تمويه واضح، إذ كانت تشير في السابق إلى مسلمي الأندلس، أما في الحالة الحاضرة فهي تعني نصارى البرتغال. وقد طرحت النازلة عدة قضايا لا يتسع الوقت لتحليلها كلها. وإنما نكتفي بالإشارة الموجزة إلى بعضها.

ونشير، في الأول، إلى كون القضية أثارت رد فعل جماعي وإجماعي، إذ أن الجواب على رسالة المتوكل صدر، حسب النص، عن «كافة أهل المغرب من الشرفاء والعلماء والصلحاء والأجناد والرؤساء». وهذا ما يوحي - بين قوسين - إلى كون الوطنية المغربية في العصر الحديث ترجع إلى هاته الفترة التاريخية. وتذكر الرسالة :

أ - قضية البيعة : فتعتبر أن المتوكل هو الذي عجز عن الدفاع عن عرشه وهرب من الميدان منهزما وترك رعيته في يد العدو. ومما ورد فيها : «وهربت عن مدينة فاس المحروسة وسكانها ينادونك : لم تركتنا وإلى من تكلنا ؟ فلم تلتفت إليهم وأسلمت بلادهم بما فيها من خزائن الأموال والأعداد الوافرة من الرجال والأسوار المرتفعة المانعة والمدينة المشهورة الجامعة. فأصبح أهلها واليد العادية من السفهاء والمفسدين تريد أن تمد أيديهم إلى الحرم والأموال والأولاد والطارف والتلاد ... فما أمكنهم بعد هرويك عنهم وإسلامك لهم فوضى إلا النظر في أمرهم وإعمال الفكر في التدبير على أنفسهم...».

من خلال هذا الكلام يبين أصحاب الرسالة أن البيعة ليست عطاء بدون مقابل وأن مشروعية المبايع له تقتضي أن يكون قادرا على القيام بمهامه كرئيس دولة متمكنا من الدفاع عن رعيته وحمايتها. والكفاية أحد الشروط الأساسية التي اشترطها الفقهاء في الخليفة. وقد عرفها ابن خلدون بقوله : «وأما الكفاية، فهو أن يكون جريئا على إقامة الحدود واقتحام الحروب بصيرا بها، كفيلا بحمل الناس عليها، عارفا بأحوال العصبية وأحوال الدهاء، قويا على معاناة السياسة ليصح له بذلك مما جعل إليه من حماية الدين وجهاد العدو وإقامة الأحكام وتدبير المصالح».

ب - وتثير الرسالة قضية ولاية العهد كما تقررت في الدولة السعدية منذ الأول والتي تسير حسب المبدأ : ألا يتولى الخلافة من الأولاد إلا الأكبر فالأكبر. وعلى هذا الأساس، فإن سلطنة المتوكل غير شرعية لأنه تولى وأعمامه مازالوا موجودين. وتحتج الرسالة بكلام الماوردي مستندة إلى المثل الذي ضربه عبد الملك بن مروان بتولية أولاده بالتتابع.

ج - قضية الفوضى : استشهاد بمسلم وعياض : «وإن القوم إذا بقوا فوضى مهملين لا إمام لهم، فلهم أن يتفقوا على إمام يبايعونه ويستخلفونه عليهم ينصف بعضهم من بعض ويقيم عليهم الحدود».

د - التحزب مع النصارى : هنا تفيض الرسالة في تقديم الحجج الشرعية من نصوص قرآنية وسوابق فقهية مثل استعانة ابن عباد بالنصارى :

- متى طرق الكفر وجب العزل.

- ردة من استنصر بالنصارى على المسلمين.

هـ - تضليل كافة المسلمين وجعل الحق في كفة النصارى.

وبالجملة، إن الرسالة تتضمن مواد من الدستور الإسلامي خاصة بالشروط التي يجب أن تتوفر في خليفة المسلمين أو رئيس الدولة الإسلامية، بوجه أعم.

5 - المنصور يستفتي العلماء عن ملكية ملح تغازى، فيحصل منهم على الجواب بأن المعدن هو، حسب الشرع، ملك للسلطان.

6 - استشارة المنصور في موضوع فتح السودان واصطدامه بعدم موافقة المستشارين ومناقشتهم في هذا الصدد، حيث يظهر المنصور أكثر وعياً بالتطورات العالمية منهم.

لم يعرف عهد المنصور الكثير من تدخل العلماء، نظراً لكفاءة هذا السلطان وحسن اضطلاعهم بأعباء الدولة وهيئته. فاستطاع بكياسته ودهائه أن يحصل على رضا العلماء ويجتذب البعض منهم إلى جانبه مثل المنجور وابن القاضي والمقري والقشتالي والهوزالي وغيرهم. لكن ما أن توفي وتسرب الخلل إلى الأسرة المالكة بتنازع أولاده على العرش حتى هبت ريح التدهور على الدولة. فدخلت في أزمنة دامت أزيد من قرن. فكان المجال مفتوحاً للعلماء كي يتدخلوا، من جديد، ويعلموا عن مواقفهم.

ولا يتسع المقام للحديث عن ذلك. فهو شيء كثير ويحتاج إلى دراسة موسعة. ويكفي أن أشير هنا إلى بعض النصوص مثل تأليف أبي محلي ومراسلات يحيى ابن عبد المنعم الحاحي ومراسلات الزاوية الدلائية ومراسلات العياشي وكتابات اليوسي الخ ... فكلها تعج بالنوازل السياسية وتطرح قضايا مختلفة تهم سير الدولة كما تدخل في الحياة اليومية للمجتمع المغربي. وعلى أي، فالموضوع قابل للدراسة موسعة. وهو يقيم الدليل على أن أجدادنا لم يكونوا غافلين عما نسميه الحق العام، بلغة اليوم، ولا بعيدين عن إدراك مفهوم دولة القانون التي هي، في عصرنا، مطمح كل الشعوب التي تنشأ الديمقراطية. وإنما الذي أعوزهم في الانتصار لآرائهم وفرضها هو عزلتهم وتسرب الخلاف إلى صفوفهم وضعف الكثير منهم أمام المغريات التي وجدوا أمامهم أو عرضت عليهم.

